كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

دور الجامعات السعودية في تعزيز أداء القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠

إعـــــداد

الدكتور / حمد بن خالد بن حمد الحواس

﴿ المجلد الخامس والثلاثون – العدد العاشر – أكتوبر ٢٠١٩م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة موضوع دور الجامعات السعودية في تعزيز أداء القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، وقد هدفت الدراسة التعرف على أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي، وتكون مجتمع الدراسة: من جميع القيادات في الجامعات، وهم وكلاء الجامعة، وعمداء الكليات، ووكلاء الكليات، ورؤساء الأقسام، والمديرون في مكاتب الشراكة وريادة الأعمال، وعددهم (٨٠١)، كما تكون مجتمع الدراسة من جميع القيادات في أكبر شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية بشركة الاتصالات السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ومصرف الراجحي، والشركة السعودية للكهرباء. ويبلغ عددهم ١٢١٦ فرداً، وتكونت عينة الدراسة من الفئة الأولى (٦٢٧) فرداً، ومن الفئة الثانية القطاع الخاص (١١٩) فرداً، وقد استخدم الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة موافقة أفراد عينة الدراسة على أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بمتوسط (٤.٢٦ من ٥.٠٠)، وانحراف معياري (٠.٧٣٤)، ووزن نسبي (٨٥.٢%)، ومن أبرز التوصيات التي توصلت إليها الدراسة ضرورة إقامة دورات وبرامج تثقيفية لمنسوبي الجامعات والقطاع الخاص عن أهمية دور الجامعات تجاه القطاع الخاص، كما أوصت الدراسة بالتزام الإدارة العليا في الجامعات وفي مؤسسات القطاع الخاص بدعم إقامة علاقات إيجابية بين الطرفين لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وإنشاء نظام معلوماتي دقيق عن إمكانيات الجامعة البحثية والخدمات التي يمكن أن تقدمها لمؤسسات القطاع الخاص، وإقامة برامج تطوير وتدريب لموظفي مؤسسات القطاع الخاص في الجامعات.

الكلمات المفتاحية: الجامعات – القطاع الخاص – رؤية المملكة ٢٠٣٠م

Abstract

The objective of the study is to identify the methods of enhancing the role of Saudi universities towards the private sector in light of the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030. To achieve this objective, the researcher used the descriptive approach using the method of social survey. Of all university leaders, namely university agents, deans of faculties, college agents, heads of departments, directors of partnership and entrepreneurship offices, 801. The study community is composed of all leaders in the largest private sector companies in the Kingdom of Saudi Arabia. Saudi Basic Industries Corporation (SABIC), Al Rajhi Bank and Saudi Electricity Company. There are 1216 individuals and the sample of the study is the first category (627). And the second category private sector (119) individuals. The researcher used the questionnaire as a tool for study and the results of the study. The results of the study showed that the sample members agreed on ways to enhance the role of Saudi universities towards the private sector in light of the vision of the Kingdom 2030 (average 4.26 of 5.00) (85%). The most important recommendations of the study were the need to establish courses and educational programs for university and private sector employees on the importance of the role of universities towards the private sector. The study also recommended that senior management in universities and private sector institutions support the establishment of positive relations Between the two parties to achieve the vision of the Kingdom of 2030 and establish an accurate information system on the university's research potential and services that can be provided to private sector institutions and the establishment of programs for the development and training of employees of private sector institutions in universities.

Keywords: Universities – Private Sector – Kingdom Vision 2030

المقدمة:

تعد الجامعات من أرفع المؤسسات التي توكل إليها مهمة توفير ما يحتاجه المجتمع من متخصصين بمختلف المجالات، كما أنها المراكز الأساسية للبحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب إحداث أي تقدم اقتصادي. ويساهم التعليم الجامعي في عملية التنمية الاقتصادية من خلال استثمار التكنولوجيا المعاصرة في مجالات التدريس والبحث العلمي وفتح قنوات الاتصال بين الجامعات العربية، ومراكز البحث العلمي، لتبادل المعلومات والخبرات وزيادة المخصصات المالية للجامعات وتلبية احتياجات سوق العمالة المتجددة بالكوادر المؤهلة للقطاعين العام والخاص (الجدبة،٢٠١٠م).

ويشير آل سالم (١٤٣٨هـ) إلى أن المملكة العربية السعودية وضعت رؤية ٢٠٣٠ لتكون خارطة طريق للنهوض بكافة مجالات التنمية، والتي من أهمها مجال التعليم. إذ رسمت الرؤية التوجهات والسياسات التعليمية العامة والأهداف بحيث يكون التعليم محوراً أساسيّاً في دفع عجلة الاقتصاد الوطني والتنمية المجتمعية الشاملة. وللجامعات السعودية دور كبير وأساسي في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ من خلال تحقيق التنمية المستدامة الشاملة.

وبناءً على ما سبق يرى الباحث أن للجامعات العديد من الموارد الفكرية والبشرية التي يمكن استثمارها في التنمية الاقتصادية، لتمكن من القيام بنشاطات الأبحاث بصورة أكثر انضباطاً، وتقديم الخدمات الاستشارية للقطاع الخاص وإعداد العلماء والباحثين والمهندسين الذين يزورون الجامعات ومراكز البحث العلمي والمصانع للتعرف على التطورات في الأفكار والوسائل العلمية والتكنولوجية ومعاينة النماذج الصناعية الجديدة، ودراسة كل ما ينشر عن براءات الاختراع والأفراد، فضلاً عن دفع القوى العاملة لسوق العمل للقطاع الخاص الأمر الذي يرفع من كفاءة القطاع الخاص لما له من دور في المساهمة في جعل تلك العلاقة إيجابية ومستمرة وفعالة. كالمشاركة البحثية وإنشاء الكراسي العلمية، ودورها في الأوقاف وغير ذلك، مما يعزز من مساهمة هذه العلاقة في تحقيق التنمية الاقتصادية. لذا جاءت هذه الدراسة لتتناول دور الجامعات السعودية في تعزيز أداء القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠م

مشكلة الدراسة:

إن رؤية المملكة ٢٠٣٠ تهدف إلى تنويع واستدامة الموارد الاقتصادية ورفع حجم الاقتصاد السعودي ونقله من المرتبة (١٩) إلى المرتبة (١٥) على مستوى العالم، وكذلك الوصول بمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من٤٠ % إلى ٦٥ %. فالقطاع الخاص يساهم في نمو الثروة وتوفير عدد كبير من فرص العمل التي تستوعب جزءاً كبيراً من العمالة، للحد من الفقر وتقليل نسبة العاطلين عن العمل، والمساهمة في تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد السعودي نتيجة الأنشطة والأعمال المتنوعة التي يقوم بها القطاع الخاص، سواء في مجال الخدمات أو السلع أو الأنشطة الأخرى (المخلافي، ١٤٣٨هـ).

ويشير زيتون (٢٠١٣م) إلى أن الجامعات في الدول العربية تواجه عدة عوائق وصعوبات موضوعية للقيام بدورها في تحقيق النمو الاقتصادي للقطاع الخاص، وذلك بسبب مجموعة من المعوقات منها غياب الشراكة ما بين الجامعات والقطاع الخاص، إضافة الى ضعف العلاقة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية، وضعف ثقة المؤسسات الصناعية في الأبحاث والدراسات العلمية، وانشغال الجامعات بالتدريس والأطر النظرية وعدم الاهتمام بالأبحاث التطبيقية التي تعالج مشاكل الإنتاج المحلي.

كما بينت دراسة (الجدبة، ٢٠١٠م) أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال توقع نجاح جهود التنمية الاقتصادية بالقطاع العام والخاص بمعزل عن وجود نظام أكاديمي، يكون قادراً على إشراك الجامعات بخطط التنمية الاقتصادية، كما هو موجود في الجامعات الأمريكية واليابانية.

وحيث أكدت رؤية المملكة ٢٠٣٠ على دور الجامعات الفعال في تحقيق أهداف الرؤية من خلال إسهاماتها في توفير العنصر البشري وتأهيله تأهيلاً يلبي احتياجات القطاع الخاص ومتطلبات التنمية الاقتصادية بما يدعم ويعزز من أداء القطاع الخاص وبناء على ما سبق نستطيع ايجاز مشكلة الدراسة بالسؤال الآتي: ما **دور الجامعات السعودية في تعزيز أداء القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟**

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى التعرف على أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال التالي:

ما أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة٢٠٣٠ ؟

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية النظرية:

- تسعى هذه الدراسة في إثراء المكتبة العربية بما تقدمة من نتائج وتوصيات حول دور الجامعات السعودية في تعزيز أداء القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، المتمثلة في تنويع مصادر الدخل غير النفطي من خلال دعم الجامعات السعودية للقطاع الخاص.
- يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في مساعدة القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات السعودية ومديري المنظمات بالقطاع الخاص في التعرف على المعوقات التي تحد من دور الجامعات السعودية في تعزيز أداء القطاع الخاص.
- تسعى هذه الدراسة في مساعدة باحثين آخرين لتناول الموضوع من جوانب أخرى

ثانيًا: الأهمية التطبيقية:

- تسعى هذه الدراسة الى بيان دور الجامعات السعودية في تعزيز أداء القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، بما يساعد القيادات الإدارية والأكاديمية في الجامعات السعودية في تعزيز هذا الدور.
- من المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تشجيع البحث العلمي في الجامعات وربطه بمتطلبات القطاع الخاص.
- يأمل الباحث أن تسهم هذه الدراسة في تحسين أداء القطاع الخاص وتفعيل دوره في المجتمع السعودي.

مصطلحات الدراسة:

القطاع الخاص: يُعرف نظريا بأنه "جزء من الاقتصاد الوطني يدار بمعرفة الأفراد ووحدات الأعمال، وتتولى آليات السوق توجيه دفة الأمور بالنسبة للأنشطة الاقتصادية الخاصة، وهي تسعى بالتالي لتحقيق أقصى ربح ممكن" (الربيعي، ٢٠٠٤م، ص١٥). كما يُعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: الشركات والمؤسسات السعودية الربحية المدارة من قبل أفراد، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بالمجتمع السعودي كشركات (الاتصالات السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك، ومصرف الراجحي، والشركة السعودية للكهرباء).

الرؤية: تعرف نظريا بأنها: "بيان لما تنوي المؤسسة أن تصير إليه في المستقبل. ويتم وضع الرؤية بواسطة الإدارة العليا؛ حيث تستخدم لتساعد في توجيه الثقافة والتخطيط السياسي والاقتصادي" (مصطفى وإبراهيم وأحمد وحامد ومحمد ،٢٠١٠، ص٣٨٠). كما تعرف إجرائياً في هذه الدراسة بأنها استشراف المستقبل. وتهدف إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تتضمن المعالجة الأساسية لجوانب معينة لمجتمع معين خلال فترة زمنية معينة لا تزيد عن عشرين عاماً.

الإطار النظري

إن الجامعات هي طليعة التغيير نحو الأفضل، لأن التعليم ولاسيما التعليم الجامعي يعد أهم وسائل التطور والتحديث في المجتمعات كافة. والجامعات من أهدافها الأساسية إلى جانب التدريس والبحث العلمي خدمة المجتمع، لذا فأن عليها أن تكون متكاملة مع مؤسسات المجتمع، وواعية ومدركة لاحتياجاتها وتطلعاتها، فضلاً عن ذلك تعد الجامعات اليوم من أهم المؤسسات التي تسهم في توجيه المجتمع والتأثير في اتجاهاته.

مفهوم الجامعة:

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب (الثيبتي،٢٠٠٠).

التعليم الجامعي السعودي ورؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠:

حددت رؤية المملكة ٢٠٣٠ الدور البارز للتعليم في تنمية وتطوير الكوادر البشرية، ورسمت مسؤوليات التعليم العالي في تأهيل مخرجات تعليمية تتفق مع احتياجات سوق العمل من خلال بناء شراكات مع المؤسسات التي توفر فرص التدريب لهذه المخرجات على المستوى المحلي والدولي، وإنشاء المراكز التي تعنى بتدريب الموارد البشرية في مختلف التخصصات، مع العمل على تطوير المعايير الوظيفية الخاصة بكل مسار تعليمي. كما حظيت مخرجات التعليم باهتمام كبير في هذه الرؤية، حيث سيتم إنشاء قاعدة بيانات شاملة لرصد المسيرة الدراسية للطلّاب بدءاً من مراحل التعليم المبكرة إلى المراحل المتقدمة من أجل متابعة مخرجات التعليم وتقويمها وتطويرها (وثيقة الرؤية ٢٠٣٠).

وبقراءة متمعنة لما ورد في رؤية المملكة ٢٠٣٠ فيما يخص التعليم العالي يلاحظ أنها ركزت على ثلاثة مجالات رئيسة هي:

١- إعادة النظر في التخصصات الجامعية الحالية وتطويعها مستقبلاً لتتوافق مع احتياجات سوق العمل، إما عن طريق التوسع في تخصصات معينة، أو إغلاق مسارات تعليمية قد لا تخدم الرؤية المستقبلية للمملكة.

٢- التركيز على جودة التعليم الجامعي المقدم من خلال بناء شراكات استراتيجية مع الجامعات العالمية، ومراقبة جودة المخرجات التعليمية، حتى بلوغ خمس من الجامعات السعودية ضمن أفضل مئة جامعة في العالم.

٣- التأهيل والتدريب لعضو هيئة التدريس ليتمكن من التفاعل مع التغييرات المستقبلية التي تتطلع إليها رؤية المملكة فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.

والملاحظ أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ جاءت لتنهض بالتعليم بشكل عام، واعتبرته المحرك الرئيسي لتحقيق تنمية اقتصادية، ولهذا يقع التحدي الأكبر على عاتق الجامعات، كونها المسؤولة عن تأهيل وتدريب الكوادر البشرية، وتوليد ونقل المعرفة.

دور الجامعات تجاه القطاع الخاص:

تبنى العلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص على أساس من التعاون والشراكة بين الطرفين في عدة مجالات لتحقيق مصالح كلا الطرفين، فالجامعات تسعى من خلال تعاونها مع منظمات القطاع الخاص إلى كسب دعم مالي ومادي من مؤسسات القطاع الخاص، يساعدها في تطوير أدائها وتحسين جودة مخرجاتها.

وتظهر أهمية العلاقة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كذلك في كون الجامعات في عصرنا هذا أصبحت أكثر احتياجاً لتنمية مواردها وزيادة التمويل لمشاريعها وأبحاثها في ظل تراجع أو عدم كفاية التمويل الحكومي لهذه الجامعات، نتيجة حركة التوسع الكبير في التعليم العالي وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية وتغير الأولويات الاجتماعية بين قطاعات المجتمع وداخل قطاع التعليم ذاته في العديد من الدول (حريري، ٢٠١٠م).

ويرى (معايعة، ٢٠٠٨م) أن أشكال التعاون بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص يكون على إحدى الصور التالية:

- مشاريع مشتركة مادياً وبشرياً.
- عقود يقدمها أحد الأطراف للطرف الآخر.
- تحالفات استراتيجية، بحيث يتقاسم الطرفان المكاسب الناتجة عن التعاون.
- دعم مادي تقدمه مؤسسات القطاع الخاص للجامعات مقابل خدمات استشارية تقدمها الجامعة لمؤسسات القطاع الخاص.
- تبادل الخبراء.
- المشاركات الفعالة والمباشرة في التطوير والابتكار وخلق الخبرة التقنية وتطويرها والمساعدة في تطويعها.
- إجراء البحوث المرتبطة بحقل العمل للمساعدة في حل المشكلات الإنتاجية التي تواجه مؤسسات القطاع الخاص.
- توسيع برامج التعليم والتدريب المستمر.
- تقديم الاستشارات الفنية لمؤسسات القطاع الخاص ومعالجة مشكلات العمل والإنتاج.
- البحث العلمي الذي يتمثل في إجراء البحوث النظرية والتطبيقية.

كما تعمل الجامعات على تقديم وتطوير أساليب العمل والإنتاج في تلك المؤسسات الخاصة ومن خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات ذات العلاقة بالموضوع يتضح أن هناك مجالات عديدة تبرز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص نوجزها فيما يلي:

١- **مجال التدريب:** حيث أظهرت دراستي Bodimer (2010) و Haslinda & Mahyuddin (2009) أن للتدريب دوراً فعالاً في تطوير الشركات الإنتاجية والخدمية إدارياً وفنياً وإنتاجياً، كما يؤكد Stephenson (2008) على أهمية تدريب الموظفين في مؤسسات القطاع الخاص، حيث يصف التدريب بأنه أهم الدعائم الأساسية والمهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، كما يمكن من خلال وضع سياسات وبرامج تهتم بتنمية الموارد البشرية يمكن تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل.

٢- **مجال البحث العلمي:** يعتبر البحث العلمي طريق التطور العلمي والتكنولوجي، وما تستثمره الشركات الكبرى على البحث العلمي والتطوير دليل على ذلك. فقد أدركت هذه الشركات أهمية البحث العلمي فسارعت إلى إنشاء مراكز بحثية خاصة بها، وبما أن أنشطة البحث والتطوير باهظة التكاليف، وخاصة عند تطوير الأفكار والمعارف العلمية المتقدمة وترجمتها إلى واقع ملموس، فقد اتجهت الكثير من الشركات والمؤسسات الإنتاجية إلى إقامة علاقات تعاون وشراكات بحثية مع مراكز البحوث والتطوير التابعة للجامعات والاستفادة من الخبرات الموجودة بها، (أوكيل، ٢٠١١).

٣- **مجال التعليم المستمر:** يقصد بالتعليم المستمر إتاحة الفرص التعليمية المستمرة للأفراد والجماعات لغرض تنمية وتطوير مهاراتهم بما يحقق التكيف مع متطلبات الحياة والعمل، ولذلك لا يجب أن ينظر للتربية والتعليم باعتبارهما نشاطاً مستقلاً عن العمل الذي يقوم به الفرد، بل جزءاً من التطور المهني للأفراد (عيد، ٢٠١٢).

٤- **الاستشارات:** هي أقدم مجالات العلاقات بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، حيث كانت تتم بصفة غير رسمية، من خلال استعانة مؤسسات القطاع الخاص بأعضاء هيئة التدريس بالجامعات للقيام بالدراسات الاستشارية وتقديم المشورة العلمية والفنية، والذي بدوره يساهم في تطوير هذه المؤسسات. (الصديق، ٢٠١٤).

الفوائد التي تعود على القطاع الخاص

هناك العديد من الفوائد التي تعود على مؤسسات القطاع الخاص نتيجة لإقامتها علاقات وطيدة مع بين الجامعات ومنها (Hughes , 2006):

- الحصول على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة.
- الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمنظمات القطاع الخاص.
- نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة.
- يؤدي التعاون على المدى البعيد إلى التقليل من الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة وتقليل النفقات وزيادة المردود الاقتصادي للقطاع الخاص.
- التعرف على اتجاهات الأبحاث ونتائجها.
- إمكانية استخدام وتشغيل المعامل التجريبية التي تتوفر بالجامعات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى.

ويعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم أوجه التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال، إضافة إلى الأبحاث الخاصة بسلوك العاملين أو المشكلات الإدارية أو التمويلية أو التسويقية.

معوقات تفعيل دور الجامعات في تعزيز أداء القطاع الخاص:

هناك معوقات تحد من دور الجامعات في تعزيز أداء القطاع الخاص تتمثل فيما يلي (مراد، ٢٠١٦):

١- ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من الكوادر البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية.

٢- عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعوي الخاص بمخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها، ومدى قدرتها على حل مشكلات منظمات الأعمال عن طريق البحث والتطوير.

٣- ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بالإمكانات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ الكثير منها للتعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث.
٤- الانطباع السائد لدى مؤسسات القطاع الخاص بأن الجامعات بعيدة نسبياً عن الاهتمام بالبحث العلمي الذي تحتاجه، ومن ثم تكتفي بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها.
٥- صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث باعتبارها أسرار مؤسسات القطاع الخاص.
٦- ضعف اهتمام مؤسسات القطاع الخاص بوضع خطط وبرامج للبحث والتطوير، وممارسته بطرق عشوائية.
٧- انشغال الجامعات بالتدريس والجانب الأكاديمي، وإهمال الجانب التطبيقي الذي يعالج مشكلات مؤسسات القطاع الخاص.
٨- عدم اهتمام الخطط الاستراتيجية للجامعات بربط البرامج والتخصصات في الجامعات باحتياجات مؤسسات القطاع الخاص من المهارات والمعارف والقدرات.

وبالرغم من ظهور بوادر عديدة للتغلب على معوقات دور الجامعات السعودية لتعزيز أداء القطاع الخاص، ومنها صدور نظام الجامعات الجديد، إلا أنها لاتزال متواضعة، ولم ترقى إلى الحد المطلوب من أجل المساهمة الفاعلة في مختلف البرامج التنموية الطموحة لرؤية ٢٠٣٠.

القطاع الخاص السعودي في رؤية ٢٠٣٠:

أولت رؤية ٢٠٣٠ اهتماماً كبيراً بمؤسسات القطاع الخاص، ووضعت على عاتقها دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وجاءت الإشارة الى المنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أهم محركات النمو الاقتصادي، الذي يعمل على خلق الوظائف وتعزيز الصادرات، حيث يسهم هذ القطاع حالياً بنسبة متدنية من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة، ومن المؤمل أن يتم دعم برامج الخصخصة والاستثمار في الصناعات الجديدة، ولذلك تم تأسيس الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للاهتمام بهذا الجزء المهم من القطاع الخاص (رؤية المملكة، ص ٣٦).

وأبرزت رؤية ٢٠٣٠ رغبة حكومة المملكة في بناء قطاع أعمال يسهم في النهوض بمجتمعه ووطنه ويقوم بمسؤوليته الاجتماعية، ويسهم في استدامة الاقتصاد الوطني، وايجاد فرص عمل مناسبة للعاطلين ليتمكنوا من بناء مستقبلهم، ودعم قطاع الأعمال القائم بمسؤولية تجاه الوطن والشركات التي تساهم في التصدي للتحديات الوطنية (رؤية ٢٠٣٠، ص ٦٨).

كذلك أشارت رؤية ٢٠٣٠ إلى أن الجهات العليا في الدولة تعمل على تحديد دقيق لعدد من القطاعات الملائمة للتخصيص، إلى جانب حرصها على إعداد برنامج متكامل لإنجاح هذا التوجه والاستفادة من أفضل الممارسات العالمية ونقل المعرفة والتأكد من تحقيق الأهداف بشكل متوازن وعلمي (رؤية٢٠٣٠، ص ٧٩).

ثالثا: الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة الأحمد (٢٠١٥م): "تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء".

هدفت الدراسة إلى الكشف عن الأسس النظرية للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، إضافة إلى تحديد معوقات ومتطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة، وكذلك تحديد الخيارات الأكثر ملاءمة للقضايا التالية لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة من وجهة نظر الخبراء في: الفلسفة، والأهداف، والتأسيس والإنشاء، والبرامج الدراسية، وسياسة القبول، والبنية التنظيمية، ومصادر التمويل. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، والمنهج الوصفي المسحي، على عينة عددها (١٢٥) فرداً من أعضاء المجالس العلمية والتطوير الجامعي، منهم (٤٤) عضواً من جامعة الملك سعود و(٣٠) عضواً من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية و(٢٢) عضواً من أعضاء مجلس الشورى و(١٨) عضواً من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: اعتماد العديد من دول العالم على الشراكة عاملاً أساسيا لتحقيق التنمية الشاملة في مختلف المجالات، حيث تسهم الشراكة في تضافر جهود المؤسسات في مختلف القطاعات مما يعمل على تعظيم الفائدة للمؤسسات أطراف الشراكة.

دراسة الشثري (١٤٣٦هـ): "جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من أجل تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية، كما حددت متطلبات ومعوقات تطبيق الشراكة الجامعية فيما بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي على عينة عددها (٧٧) عضواً من أعضاء هيئة التدريس من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود، وتوصلت إلى مقترحات لاستخدام جامعة الشركات لتفعيل الشراكة بين (الجامعات الحكومية وبين المؤسسات الإنتاجية) بالمملكة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية سيجعل الجامعات على تواصل حقيقي مع التنمية والمجتمع، وسيساعد على افتتاح برامج جديدة بالجامعات وفقاً لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية، وسيعمل على تهيئة الموظفين الجدد وإكسابهم الكفايات اللازمة.

دراسة مراد (٢٠١٦): "سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية في ظل التحديات الاقتصادية".

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تنمية وتعزيز هذه الشراكة والاستفادة منها في تحقيق التنمية الإدارية في القطاع الحكومي، وكذلك إلى بيان معوقات وتحديات تعزيز الشراكة ما بين الجامعات الحكومية والقطاع الخاص، واعتمد الباحث في تحليله على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى جملة من النتائج التي تؤكد حاجة الجامعات ومنظمات العمال إلى إقامة علاقة شراكة فعالة، تسهم في تطوير أداء منظمات العمال، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات، وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

دراسة (ميريديث ومارسا): Meredith & Martha, (2008) مزايا وفوائد الشراكة بين الجامعات والصناعة في المكسيك.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مزايا وفوائد الشراكة بين الجامعات والصناعة في المكسيك، ووضع منهجية مقترحة لتفعيلها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأسلوب دراسة الحالة للمشروعات المشتركة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشراكة تحقق العديد من الفوائد المشتركة لكل من الجامعات والصناعة.

دراسة (صالحه وعمر): Salleha & Omar, (2012) نماذج التعاون بين الجامعات والصناعة في ماليزيا.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لإنجاح الشراكة بين الجامعة والصناعة في ماليزيا، مع التركيز على التفاعل بين الجامعة والحكومة والصناعة، وتؤكد هذه الدراسة في النموذج المقترح على دور الجامعة والحكومة والصناعة في العمل بشكل متبادل لتحقيق شراكة ناجحة، وقد توصلت الدارسة إلى الجامعة لها دور في عدد من الأمور كتحفيز الباحثين الذي يعد عاملاً مهماً في الارتباط مع الشراكات الصناعية، وتهيئة المرافق الجامعية باعتبارها عاملاً داخلياً للجامعة لتحديد فرصة التعاون مع المؤسسات الصناعية، وكذلك تدريب الطلاب، كما يمكن للشركات الكبيرة فضلاً عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تساعد الجامعات عن طريق برامج تدريب الطلاب، ونقل المعرفة، والاستشارات، والتسويق، وتنصح الشركات الكبيرة بإقامة مختبرات البحوث الخاصة بها في الجامعة وتوفير التمويل اللازم للأنشطة البحثية، ومن خلال هذه المناهج يكون لكل من الجامعات والصناعة تأثير كبير على التعاون الناجح، ويكمن دور الحكومة في تسهيل التعاون الناجح بين هذين الطرفين، كما يجب عليها أيضاً أن تحدد قوة كل جامعة للتعاون مع صناعة معينة.

منهجية للدراسة

منهج الدراسة:

في إطار أهداف وتساؤلات هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي باستخدام أسلوب المسح الاجتماعي الذي يهتم بوصف الظاهرة موضع البحث.

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين هما:

الفئة الأولى:

تتكون هذه الفئة من جميع القيادات في الجامعات، وهم وكلاء الجامعة، وعمداء الكليات، ووكلاء الكليات، ورؤساء الأقسام، والمديرون في مكاتب الشراكة وريادة الأعمال، والذين يمثلون الجامعات التالية: (جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك خالد بأبها، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالظهران)، وعددهم (٨٠١)، كما يظهر في الجدول رقم (١):

جدول رقم (١) مجتمع الدراسة للفئة الأولى

الجامعات السعودية	القيادات في الجامعة (وكيل جامعة – عميد كلية – وكيل كلية – رئيس قسم)	المديرون في مكاتب الشراكات وريادة الأعمال	المجموع
جامعة الملك سعود	٢٣٧	٣	٢٤٠
جامعة الملك عبدالعزيز	٢٤٨	٤	٢٥٢
جامعة الملك خالد	٢٤٩	٢	٢٥١
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن	٥٦	٢	٥٨
الإجمالي	٧٩٠	١١	٨٠١

المصدر: مواقع الجامعات الرسمية – ودليل التخصصات في مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية – العام الدراسي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ.

الفئة الثانية:

تتكون هذه الفئة من جميع القيادات في أكبر شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية. حيث أجريت الدراسة على القيادات الإدارية العليا بشركة الاتصالات السعودية، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ومصرف الراجحي، والشركة السعودية للكهرباء. كما يوضح الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) مجتمع الدراسة للفئة الثانية

الجهة	العدد
شركة الاتصالات السعودية	٣٩٠
الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك	٥٠٠
مصرف الراجحي	٧٠
الشركة السعودية للكهرباء	٢٥٦
المجموع	١٢١٦

عينة الدراسة:

أ - **الفئة الأولى:** نظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة والبالغ عدد أفراده (٨٠١)، استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لجميع أفراد الدراسة الذين يمثلون عينة الدراسة، وبعد التطبيق حصل الباحث على (٦٢٧) رداً.

ب – الفئة الثانية: استخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة الممثلة للمجتمع الأصلي للقيادات الإدارية في مؤسسات القطاع الخاص بنسبة ١٠% من مجتمع الدراسة بواقع (١٢١) فرداً وبعد التطبيق حصل الباحث على (١١٩) رداً

جدول رقم (٣) عينة الدراسة للفئتين الأولى والثانية

الجهة المستهدفة	المجتمع	العينة	الاستجابة
الفئة الأولى (القيادات في الجامعات ومكاتب الشراكة وريادة الأعمال)	٨٠١	٨٠١	٦٢٧
الفئة الثانية (القيادات الإدارية في شركات القطاع الخاص)	١٢١٦	١٢١	١١٩
المجموع	٢٠١٧	٩٢٢	٧٤٦

خصائص أفراد عينة الدراسة:

حدد الباحث عدداً من المتغيرات الرئيسية لوصف أفراد عينة الدراسة، وتشمل: (القطاع – الجامعة – الوظيفة – قيادات القطاع الخاص – الوظيفة الحالية – سنوات الخبرة)، والتي لها مؤشرات دلالية على نتائج الدراسة، بالإضافة إلى أنها تعكس الخلفية العلمية لأفراد عينة الدراسة، وتساعد على إرساء الدعائم التي تُبنى عليها التحليلات المختلفة المتعلقة بالدراسة، وتفصيل ذلك فيما يلي:

جدول رقم (٤) توزيع أفراد عينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية والوظيفية

المتغير	التكرار	النسبة %
القطاع :		
القيادات الجامعية	٦٢٧	%٨٤.٠
قيادات القطاع الخاص	١١٩	%١٦.٠
المجموع	٧٤٦	%١٠٠
القيادات الجامعية :		
وكيل جامعة	٤	٠.٦
عميد كلية	٤٢	٦.٧
وكيل كلية	١٣٢	٢١.١
رئيس قسم	٤٤١	٧٠.٣
مدير مكتب شراكة وريادة الأعمال	٨	١.٣
المجموع	٦٢٧	%١٠٠
القيادات بالقطاع الخاص:		
مدير	٢٨	%٢٣.٥
مشرف	٥١	%٤٢.٩
رئيس	٣٢	% ٢٦.٩
محلل	٨	%٦.٧
المجموع	١١٩	%١٠٠
سنوات الخبرة :		
من سنة إلى خمس سنوات	٣	%٢.٥
من ست إلى عشر سنوات	١٤	% ١١.٨
أكثر من عشر سنوات	١٠٢	%٨٥.٧
المجموع	١١٩	%١٠٠

أداة الدراسة:

عمد الباحث إلى استخدام الاستبانة كأداةً لجمع البيانات؛ وذلك نظراً لمناسبتها لأهداف الدراسة، ومنهجها، ومجتمعها، وللإجابة على تساؤلاتها. وتعتبر الاستبانة أحد أهم وسائل جمع البيانات والمعلومات المقننة، والأكثر صدقاً وثباتاً.

جدول (٥) تقسيم فئات مقياس ليكرت الخماسي (حدود متوسطات الاستجابات)

م	الفئة	حدود الفئة	
		من	إلى
١	موافق بشدة	٤.٢١	٥.٠٠
٢	موافق	٣.٤١	٤.٢٠
٣	متوسط	٢.٦٤	٣.٤٠
	غير موافق	١.٨١	٢.٦٠
	غير موافق بشدة	١.٠٠	١.٨٠

صدق أداة الدراسة:

الباحث تأكد من صدق أداة الدراسة وفق الخطوات التالية:

١- الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكِّمين):

عرضت بصورتها الأولية على عدد من المحكمين المختصين في موضوع الدراسة وبعد أخذ الآراء، والاطلاع على الملحوظات، أجريت التعديلات اللازمة التي اتفق عليها غالبية المحكمين، ومن ثم خرجت الاستبانة بصورتها النهائية.

٢- صدق الاتساق الداخلي للأداة:

للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) مفردة وعلى بيانات العينة الاستطلاعية حُسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة، ويوضح الجدول التالي معاملات الارتباط لمحور الدراسة بما فيها من عبارات.

الجدول رقم (٦) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات محور الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور

(ن = ٣٠)

(أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠)			
رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور
١	٠.٧٧٧**	١١	٠.٨٦٨**
٢	٠.٧٥٥**	١٢	٠.٨٦١**
٣	٠.٨٣٤**	١٣	٠.٨٤٢**
٤	٠.٨٨٧**	١٤	٠.٨٢٠**
٥	٠.٧٨١**	١٥	٠.٨٢٩**
٦	٠.٨٧٤**	١٦	٠.٨٢٨**
٧	٠.٨٩٥**	١٧	٠.٨٦٧**
٨	٠.٧٠٣**	١٨	٠.٨٧٧**
٩	٠.٧٩٢**	١٩	٠.٨٣٩**
١٠	٠.٧٧٠**	-	-

**** دال عند مستوى الدلالة ٠.٠١ فأقل**

يتضح من الجدول (٦) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محورها موجبة، ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (٠.٠١) فأقل؛ مما يشير إلى صدق الاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني، ومناسبتها لقياس ما أُعدت لقياسه.

ثبات أداة الدراسة:

تأكد الباحث من ثبات أداة الدراسة على بيانات العينة الاستطلاعية من خلال استخدام معامل الثبات ألفاكرونباخ (معادلة ألفا كرونباخ) ((α) Cronbach's Alpha)، ويوضح الجدول رقم (٩) قيم معاملات الثبات ألفاكرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول رقم (٧) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة (ن = ٣٠)

محاور الاستبانة	عدد العبارات	ثبات المحور
أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠	١٩	٠.٩٧٢٧
الثبات العام	٥٦	٠.٩٧٢٧

يتضح من الجدول رقم (٧) أن معامل الثبات العام عالٍ حيث بلغ (٠.٩٧٢٧)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات مرتفعة يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة، كما يُعد ذلك مؤشراً مهماً على أن العبارات المكونة لمحاور الاستبانة تعطي نتائج مستقرة وثابتة في حال إعادة تطبيقها على أفراد عينة الدراسة مرة أخرى؛ وبالتالي هناك طمأنينة تجاه تحليل بيانات محاور الاستبانة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي جمعت، استخدمت العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS). وبعد ذلك جاء حساب المقاييس الإحصائية التالية:

١- التكرارات، والنسب المئوية.

٢- المتوسط الحسابي الموزون (المرجح).

٣- المتوسط الحسابي.

٤- الانحراف المعياري.

٥- معامل ارتباط بيرسون.

٦- معامل كرونباخ ألفا.

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها

يتناول الباحث عرضا تفصيلياً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وفق المعالجات الإحصائية المناسبة، ومن ثم تفسير هذه النتائج وفق ما يتم التوصل إليه، في ضوء الأطر النظرية، والدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

إجابة سؤال الدراسة: ما أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠؟

للإجابة عن هذا السؤال، والتعرف على أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (٨) استجابات أفراد عينة الدراسة حول أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارات		التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
			النسبة %	موافق بشدة	موافق	متوسط	غير موافق	غير موافق بشدة					
١٣	تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على تبني كراسي بحثية في الجامعات تهتم بالابتكار وتوطين التقنية.	القيادات الجامعية	ك	٤٣٧	١٢٧	٤١	٢٢	–	٤.٥٦	٠.٧٦٧	%91.20	موافق بشدة	١
			%	٦٩.٧	٢٠.٣	٦.٥	٣.٥	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٥	٤٩	٢٠	٩	٦	٣.٨٢	١.٠٩٤	%76.4	موافق	
			%	٢٩.٤	٤١.٢	١٦.٨	٧.٦	٥					
		الكلي	ك	٤٧٢	١٧٦	٦١	٣١	٦	٤.٤٤	٠.٨٧٠	%88.8	موافق بشدة	
			%	٦٣.٢	٢٣.٦	٨.٢	٤.٢	٠.٨					
١١	إقامة دورات وبرامج تثقيفية لمنسوبي الجامعات والقطاع الخاص عن أهمية العلاقة التبادلية بين الطرفين في تحقيق التنمية الاقتصادية.	القيادات الجامعية	ك	٣٩٣	١٧١	٦٣	–	–	٤.٥٣	٠.٦٧٢	%90.6	موافق بشدة	٢
			%	٦٢.٧	٢٧.٣	١٠	–	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٥	٤٨	٢٣	١١	٢	٣.٨٧	٠.٩٩٩	%77.4	موافق	
			%	٢٩.٤	٤٠.٤	١٩.٣	٩.٢	١.٧					
		الكلي	ك	٤٢٨	٢١٩	٨٦	١١	٢	٤.٤٢	٠.٧٧٢	%88.4	موافق بشدة	
			%	٥٧.٤	٢٩.٣	١١.٥	١.٥	٠.٣					
١٥	استقبال مؤسسات القطاع الخاص لأعضاء هيئة التدريس من الجامعات للاستفادة من مرافقها وبما يخدم التنمية الاقتصادية.	القيادات الجامعية	ك	٣٩٠	١٩٦	٤١	–	–	٤.٥٦	٠.٦١٥	%91.2	موافق بشدة	٣
			%	٦٢.٢	٣١.٣	٦.٥	–	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٢٨	٣٦	٤٢	٨	٥	٣.٦٢	١.٠٥٠	%72.4	موافق	
			%	٢٣.٥	٣٠.٣	٣٥.٣	٦.٧	٤.٢					
		الكلي	ك	٤١٨	٢٣٢	٨٣	٨	٥	٤.٤١	٠.٧٨١	%88.2	موافق بشدة	
			%	٥٦	٣١.١	١١.١	١.١	٠.٧					
١٦	التزام الإدارة العليا في الجامعات وفي مؤسسات القطاع الخاص بدعم إقامة علاقات تبادلية بين الطرفين لخدمة التنمية الاقتصادية.	القيادات الجامعية	ك	٣٦٧	٢١٩	٤١	–	–	٤.٥٢	٠.٦١٧	%90.4	موافق بشدة	٤
			%	٥٨.٦	٣٤.٩	٦.٥	–	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٦	٣٣	٣٤	١٣	٣	٣.٧٢	١.٠٨٩	%74.4	موافق	
			%	٣٠.٣	٢٧.٧	٢٨.٦	١٠.٩	٢.٥					
		الكلي	ك	٤٠٣	٢٥٢	٧٥	١٣	٣	٤.٣٩	٠.٧٧٠	%87.8	موافق بشدة	
			%	٥٤	٣٣.٨	١٠.١	١.٧	٠.٤					

م	العبارات		التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
				موافق بشدة	موافق	متوسط	غير موافق	غير موافق بشدة					
٦	التنسيق بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لوضع برامج تدريبية للطلاب في مؤسسات القطاع الخاص.	القيادات الجامعية	ك	٣٩٣	١٥١	٨٣	–	–	٤.٤٩	٠.٧١٨	%89.8	موافق بشدة	٥
			%	٦٢.٧	٢٤.١	١٣.٢	–	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٦	٤٣	١٩	١٣	٨	٣.٧٢	١.٢٠٠	%74.4	موافق	
			%	٣٠.٣	٣٦.١	١٦	١٠.٩	٦.٧					
		الكلي	ك	٤٢٩	١٩٤	١٠٢	١٣	٨	٤.٣٧	٠.٨٦١	%87.4	موافق بشدة	
			%	٥٧.٥	٢٦	١٣.٧	١.٧	١.١					
١٠	إنشاء نظام معلوماتي دقيق عن إمكانيات الجامعة البحثية والخدمات التي يمكن أن تقدمها لمؤسسات القطاع الخاص.	القيادات الجامعية	ك	٣٧٠	١٧٠	٨٧	–	–	٤.٤٥	٠.٧٢٥	%89.0	موافق بشدة	٦
			%	٥٩	٢٧.١	١٣.٩	–	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٤	٤٠	٢٧	١٤	٤	٣.٧٢	١.١٠٤	%74.4	موافق	
			%	٢٨.٦	٣٣.٥	٢٢.٧	١١.٨	٣.٤					
		الكلي	ك	٤٠٤	٢١٠	١١٤	١٤	٤	٤.٣٤	٠.٨٤٠	%86.8	موافق بشدة	
			%	٥٤.١	٢٨.٢	١٥.٣	١.٩	٠.٥					
١٢	تخصيص مؤسسات القطاع الخاص لجزء من أرباحها لدعم الجامعات في إنشاء برامج أكاديمية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.	القيادات الجامعية	ك	٣٩٢	١٥٣	٦٣	١٩	–	٤.٤٦	٠.٧٩٥	%89.2	موافق بشدة	٧
			%	٦٢.٦	٢٤.٤	١٠	٣	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٤	٣٥	٢٨	١٥	٧	٣.٦٢	١.١٩٣	%72.4	موافق	
			%	٢٨.٦	٢٩.٤	٢٣.٥	١٢.٦	٥.٩					
		الكلي	ك	٤٢٦	١٨٨	٩١	٣٤	٧	٤.٣٣	٠.٩٢٣	%86.6	موافق بشدة	
			%	٥٧.١	٢٥.٢	١٢.٢	٤.٦	٠.٩					
٧	إقامة برامج تطوير وتدريب لموظفي مؤسسات القطاع الخاص في الجامعات.	القيادات الجامعية	ك	٣٧١	١٧٠	٦٧	١٩	–	٤.٤٢	٠.٨٠١	%88.4	موافق بشدة	٨
			%	٥٩.٢	٢٧.١	١٠.٧	٣	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٦	٣٣	٣١	١٦	٣	٣.٧٠	١.١١٧	%74.0	موافق	
			%	٣٠.٣	٢٧.٧	٢٦.١	١٣.٤	٢.٥					
		الكلي	ك	٤٠٧	٢٠٣	٩٨	٣٥	٣	٤.٣١	٠.٨٩٨	%86.2	موافق بشدة	
			%	٥٤.٦	٢٧.٢	١٣.١	٤.٧	٠.٤					
١٤	شمول لوائح وأنظمة مؤسسة القطاع الخاص على بنود صريحة لإقامة علاقات تبادلية مع الجامعات.	القيادات الجامعية	ك	٤١١	١٠٧	٨٧	٢٢	–	٤.٤٥	٠.٨٥٨	%89.0	موافق بشدة	٩
			%	٦٥.٥	١٧.١	١٣.٩	٣.٥	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٢٦	٤٠	٣٧	١٠	٦	٣.٥٩	١.٠٧٧	%71.8	موافق	
			%	٢١.٨	٣٣.٧	٣١.١	٨.٤	٥					
		الكلي	ك	٤٣٧	١٤٧	١٢٤	٣٢	٦	٤.٣١	٠.٩٤٩	%86.2	موافق بشدة	
			%	٥٨.٦	١٩.٧	١٦.٦	٤.٣	٠.٨					
٩	التركيز على إقامة مشاريع بحثية تخدم التنمية الاقتصادية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.	القيادات الجامعية	ك	٣٢٧	١٩٥	١٠٥	–	–	٤.٣٥	٠.٧٥١	%87.0	موافق بشدة	١٠
			%	٥٢.٢	٣١.١	١٦.٧	–	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٤٠	٤٣	٢٣	١١	٢	٣.٩١	١.٠٢٥	%78.2	موافق	
			%	٣٣.٦	٣٦.٢	١٩.٣	٩.٢	١.٧					
		الكلي	ك	٣٦٧	٢٣٨	١٢٨	١١	٢	٤.٢٨	٠.٨١٧	%85.6	موافق بشدة	
			%	٤٩.١	٣١.٩	١٧.٢	١.٥	٠.٣					

م	العبارات	التكرار		درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
			النسبة %	موافق بشدة	موافق	متوسط	غير موافق	غير موافق بشدة					
١٨	قيام الجامعات بالأبحاث العلمية عن احتياجات ومتطلبات مؤسسات القطاع الخاص من مخرجات الجامعات.	القيادات الجامعية	ك	٣٠٥	٢٥٨	٤٥	١٩	–	٤.٣٥	٠.٧٤٥	%87.0	موافق بشدة	١١
			%	٤٨.٧	٤١.١	٧.٢	٣	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٧	٤٢	٢٤	١٢	٤	٣.٨١	١.٠٩١	%76.2	موافق	
			%	٣١.١	٣٥.٢	٢٠.٢	١٠.١	٣.٤					
		الكلي	ك	٣٤٢	٣٠٠	٦٩	٣١	٤	٤.٢٧	٠.٨٣٤	%85.4	موافق بشدة	
			%	٤٥.٩	٤٠.٢	٩.٢	٤.٢	٠.٥					
٢	عقد لقاءات في الجامعات يدعى إليها مسؤولو مؤسسات القطاع الخاص ورجال الأعمال لمناقشة سبل التنمية الاقتصادية.	القيادات الجامعية	ك	٣٤٧	١٧٥	٨٢	٢٣	–	٤.٣٥	٠.٨٤٣	%87.0	موافق بشدة	١٢
			%	٥٥.٣	٢٧.٩	١٣.١	٣.٧	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٠	٥٠	٢٩	٧	٣	٣.٨٢	٠.٩٦٥	%76.4	موافق	
			%	٢٥.٢	٤٢	٢٤.٤	٥.٩	٢.٥					
		الكلي	ك	٣٧٧	٢٢٥	١١١	٣٠	٣	٤.٢٦	٠.٨٨٥	%85.2	موافق بشدة	
			%	٥٠.٥	٣٠.٢	١٤.٩	٤	٠.٤					
١٧	حصر التجارب الناجحة في الدول المتقدمة للعلاقة التبادلية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص وتقييمها والاستفادة من ايجابياتها وتلافي سلبياتها.	القيادات الجامعية	ك	٢٨٣	٢٥٨	٦٧	١٩	–	٤.٢٨	٠.٧٧٤	%85.6	موافق بشدة	١٣
			%	٤٥.٢	٤١.١	١٠.٧	٣	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٢	٥٢	١٩	١١	٥	٣.٨٠	١.٠٧٠	%76.0	موافق	
			%	٢٦.٩	٤٣.٧	١٦	٩.٢	٤.٢					
		الكلي	ك	٣١٥	٣١٠	٨٦	٣٠	٥	٤.٢١	٠.٨٤٧	%84.2	موافق بشدة	
			%	٤٢.٢	٤١.٦	١١.٥	٤	٠.٧					
٣	إنشاء مكاتب في الجامعات وفي مؤسسات القطاع الخاص وظيفتها إقامة علاقات بين الطرفين.	القيادات الجامعية	ك	٣٢٥	١٧٨	١٠٥	١٩	–	٤.٢٩	٠.٨٥١	%85.8	موافق بشدة	١٤
			%	٥١.٩	٢٨.٤	١٦.٧	٣	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٧	٣٧	٢٦	١٧	٢	٣.٧٦	١.٠٩٧	%75.2	موافق	
			%	٣١.١	٣١.١	٢١.٨	١٤.٣	١.٧					
		الكلي	ك	٣٦٢	٢١٥	١٣١	٣٦	٢	٤.٢١	٠.٩١٥	%84.2	موافق بشدة	
			%	٤٨.٥	٢٨.٨	١٧.٦	٤.٨	٠.٣					
٤	إشراك أعضاء من مؤسسات القطاع الخاص في مجالس أمناء الجامعة بصورة فعلية وليست شكلية.	القيادات الجامعية	ك	٣٤٨	١٣٠	١٣٠	١٩	–	٤.٢٩	٠.٨٩٦	%85.8	موافق بشدة	١٥
			%	٥٥.٦	٢٠.٧	٢٠.٧	٣	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٧	٣٦	٢١	٢٢	٣	٣.٦٩	١.١٧٠	%73.8	موافق	
			%	٣١.١	٣٠.٣	١٧.٦	١٨.٥	٢.٥					
		الكلي	ك	٣٨٥	١٦٦	١٥١	٤١	٣	٤.١٩	٠.٩٦٩	%83.8	موافق	
			%	٥١.٦	٢٢.٣	٢٠.٢	٥.٥	٠.٤					
١٩	تسويق برامج وخدمات الجامعات على نطاق واسع وباستخدام وسائل متعددة.	القيادات الجامعية	ك	٢٣٦	٣٢٧	٤٥	١٩	–	٤.٢٤	٠.٧١٥	%84.8	موافق بشدة	١٦
			%	٣٧.٦	٥٢.٢	٧.٢	٣	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٢٩	٤٦	٣٠	١٠	٤	٣.٧٢	١.٠٣٣	%74.4	موافق	
			%	٢٤.٤	٣٨.٦	٢٥.٢	٨.٤	٣.٤					
		الكلي	ك	٢٦٥	٣٧٣	٧٥	٢٩	٤	٤.١٦	٠.٧٩٧	%83.2	موافق	
			%	٣٥.٥	٥٠	١٠.١	٣.٩	٠.٥					

م	العبارات		التكرار	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الرتبة
			النسبة %	موافق بشدة	موافق	متوسط	غير موافق	غير موافق بشدة					
١	تعديل لوائح وأنظمة الجامعات بما يعزز من إقامة علاقات تبادلية مع الجامعات.	القيادات الجامعية	ك	٣٠٠	١٥٥	١٧٢	–	–	٤.٢٠	٠.٨٤٤	%84.0	موافق	١٧
			%	٤٧.٩	٢٤.٧	٢٧.٤	–	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٠	٤٢	٢٩	١٦	٢	٣.٦٩	١.٠٤٨	%73.8	موافق	
			%	٢٥.٢	٣٥.٣	٢٤.٤	١٣.٤	١.٧					
		الكلي	ك	٣٣٠	١٩٧	٢٠١	١٦	٢	٤.١٢	٠.٨٩٩	%82.4	موافق	
			%	٤٤.٣	٢٦.٤	٢٦.٩	٢.١	٠.٣					
٨	إشراك خبراء من مؤسسات القطاع الخاص في تطوير برامج ومناهج الجامعات.	القيادات الجامعية	ك	٢٤٠	٢٦٤	٦٠	٦٣	–	٤.٠٩	٠.٩٣٥	%81.8	موافق	١٨
			%	٣٨.٣	٤٢.١	٩.٦	١٠	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٣٥	٤١	١٥	٢٥	٣	٣.٦٧	١.١٨٠	%73.4	موافق	
			%	٢٩.٤	٣٤.٥	١٢.٦	٢١	٢.٥					
		الكلي	ك	٢٧٥	٣٠٥	٧٥	٨٨	٣	٤.٠٢	٠.٩٨٩	%80.4	موافق	
			%	٣٦.٩	٤٠.٨	١٠.١	١١.٨	٠.٤					
٥	إشراك أعضاء من مؤسسات القطاع الخاص في وضع الخطط الاستراتيجية للجامعات.	القيادات الجامعية	ك	٢٤٠	١٩٦	١٢٧	٦٤	–	٣.٩٨	٠.٩٩٧	%79.6	موافق	١٩
			%	٣٨.٢	٣١.٣	٢٠.٣	١٠.٢	–					
		قيادات القطاع الخاص	ك	٢٥	٤٢	٢٣	١٩	١٠	٣.٤٥	١.٢٢٦	%69.0	موافق	
			%	٢١	٣٥.٣	١٩.٣	١٦	٨.٤					
		الكلي	ك	٢٦٥	٢٣٨	١٥٠	٨٣	١٠	٣.٨٩	١.٠٥٤	%77.8	موافق	
			%	٣٥.٦	٣١.٩	٢٠.١	١١.١	١.٣					
المتوسط العام للقيادات الجامعية									٤.٣٦	٠.٦٣٩	%٨٧.٢	موافق بشدة	
المتوسط العام لقيادات القطاع الخاص									٣.٧٢	٠.٩٤٢	%٧٤.٤	موافق	
المتوسط العام									٤.٢٦	٠.٧٣٤	%٨٥.٢	موافق بشدة	

يوضح الجدول (٨) أن أفراد عينة الدراسة موافقون **بشدة** على أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بمتوسط (٤.٢٦ من ٥.٠٠) وانحراف معياري (٠.٧٣٤) ، ووزن نسبي (٨٥.٢%)، حيث أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة بمتوسط (٤.٣٦ من ٥) ، وانحراف معياري (٠.٦٣٩)، ووزن نسبي (٨٧.٢%)، يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (٣.٧٢ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٩٤٢)، ووزن نسبي (٧٤.٤%)، وهو متوسط يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي (من ٤.٢١ إلى ٥.٠٠)، وهي الفئة التي تشير إلى خيار موافق بشدة على أداة الدراسة.

ويتضح من النتائج في الجدول (٨) أن أبرز أساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠تتمثل في العبارات رقم (١٣، ١١، ١٥ ، ١٦ ، ٦) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها **بشدة**، كالتالي:

١- جاءت العبارة رقم (١٣) وهي: "**تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على تبني كراسي بحثية في الجامعات تهتم بالابتكار وتوطين التقنية**"، بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤.٤٤ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٨٧٠)، ووزن نسبي (٨٨.٨ %)، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (٤.٥٦ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٧٦٧)، ووزن نسبي (٩١.٢٠%)، يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (٣.٨٢ من ٥)، وانحراف معياري (١.٠٩٤)، ووزن نسبي (٧٦.٤ %)، ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات موافقون بدرجة عالية وكذلك قيادات القطاع الخاص على دور تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على تبني كراسي بحثية في الجامعات، تهتم بالابتكار وتوطين التقنية في تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الأحمد (٢٠١٥م).

٢- جاءت العبارة رقم (١١) وهي: "**إقامة دورات وبرامج تثقيفية لمنسوبي الجامعات والقطاع الخاص عن أهمية العلاقة التبادلية بين الطرفين في تحقيق التنمية الاقتصادية**"، بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤.٤٢ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٧٧٢)، ووزن نسبي (٨٨.٤ %)، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (٤.٥٣ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٦٧٢)، ووزن نسبي (٩٠٦ %)، يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (٣.٨٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٩٩٩)، ووزن نسبي (٧٧.٤ %). ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات موافقون بدرجة عالية وكذلك قيادات القطاع الخاص على دور إقامة دورات وبرامج تثقيفية لمنسوبي الجامعات والقطاع الخاص، عن أهمية العلاقة التبادلية بين الطرفين في تحقيق التنمية الاقتصادية في تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتفسر هذه النتيجة بأن إقامة دورات وبرامج تثقيفية لمنسوبي الجامعات والقطاع الخاص عن أهمية العلاقة التبادلية بين الطرفين في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٣- جاءت العبارة رقم (١٥) وهي: "**استقبال مؤسسات القطاع الخاص لأعضاء هيئة التدريس من الجامعات للاستفادة من مرافقها وبما يخدم التنمية الاقتصادية**"، بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤.٤١ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٧٨١)، ووزن نسبي (٨٨.٢ %)، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (٤.٥٦ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٦١٥)، ووزن نسبي (٩١.٢ %)، يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (٣.٦٢ من ٥)، وانحراف معياري (١.٠٥٠)، ووزن نسبي (٧٢.٤ %). ويتضح من هذه النتيجة أن قيادات الجامعات موافقون بدرجة عالية وكذلك قيادات القطاع الخاص على دور استقبال مؤسسات القطاع الخاص لأعضاء هيئة التدريس من الجامعات للاستفادة من مرافقها، بما يخدم التنمية الاقتصادية في تعزيز العلاقة

التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتفسر هذه النتيجة بأن استقبال مؤسسات القطاع الخاص لأعضاء هيئة التدريس من الجامعات للاستفادة من مرافقها بما يخدم التنمية الاقتصادية، يقوي من الصلة بين هذه المؤسسات وأعضاء هيئة التدريس مما يدعم العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة مراد (٢٠١٦) التي بينت دور الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في تحقيق التنمية

٤- جاءت العبارة رقم (١٦) وهي: "**التزام الإدارة العليا في الجامعات وفي مؤسسات القطاع الخاص بدعم إقامة علاقات تبادلية بين الطرفين لخدمة التنمية الاقتصادية**"، بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤.٣٩ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٧٧٠)، ووزن نسبي (٧٨.٨ %)، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (٤.٥٢ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٦١٧)، ووزن نسبي (٩٠.٤ %)، يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (٣.٧٢ من ٥)، وانحراف معياري (١.٠٨٩)، ووزن نسبي (٧٤.٤ %). وتوضح هذه النتيجة أهمية العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص، لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتسق هذه النتيجة مع تجربة الجامعات الأمريكية التي تدعم قياداتها الجامعية العلاقة التبادلية مع القطاع الخاص، وتلتزم بها التزاماً كبيراً، كما تتسق مع تجربة الجامعات البريطانية، حيث أن سياسات دعم العلاقة بين الجامعة والقطاعات الاقتصادية في المملكة المتحدة يمكن أن تأتي من خلال دعم الجامعة لتلك العلاقة.

٥- جاءت العبارة رقم (٦) وهي: "**التنسيق بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لوضع برامج تدريبية للطلاب في مؤسسات القطاع الخاص**"، بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بشدة بمتوسط (٤.٣٧ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٨٦١)، ووزن نسبي (٨٧.٤ %)، حيث يتضح أن القيادات الجامعية هم الأكثر موافقة على ذلك بمتوسط (٤.٤٩ من ٥)، وانحراف معياري (٠.٧١٨)، ووزن نسبي (٨٩.٨ %)، يليهم قيادات القطاع الخاص بمتوسط (٣.٧٢ من ٥)، وانحراف معياري (١.٢٠٠)، ووزن نسبي (٧٤.٤ %). وتفسر هذه النتيجة بأن التنسيق بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لوضع برامج تدريبية للطلاب في مؤسسات القطاع الخاص، يعزز التنسيق وتبادل المعارف والأدوار في الجانب التدريبي للطلاب، مما يدعم العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية، في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الشثري (١٤٣٦هـ) التي بينت أن أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص والمتمثل في المؤسسات الإنتاجية.

نتائج الدراسة:

أهم النتائج المتعلقة بأساليب تعزيز دور الجامعات السعودية تجاه القطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠:

أظهرت نتائج الدراسة موافقة أفراد عينة الدراسة على أساليب تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ بمتوسط (٤.٢٦ من ٥.٠٠)، وانحراف معياري (٠.٧٣٤)، ووزن نسبي (٨٥.٢%). وأن أبرز أساليب تعزيز العلاقة التبادلية بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ تتمثل في تشجيع مؤسسات القطاع الخاص على تبني كراسي بحثية في الجامعات تهتم بالابتكار وتوطين التقنية، وإقامة دورات وبرامج تثقيفية لمنسوبي الجامعات والقطاع الخاص عن أهمية العلاقة التبادلية بين الطرفين في تحقيق التنمية الاقتصادية، واستقبال مؤسسات القطاع الخاص لأعضاء هيئة التدريس من الجامعات للاستفادة من مرافقها وبما يخدم التنمية الاقتصادية، والتزام الإدارة العليا في الجامعات وفي مؤسسات القطاع الخاص بدعم إقامة علاقات تبادلية بين الطرفين لخدمة التنمية الاقتصادية، والتنسيق بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لوضع برامج تدريبية للطلاب في مؤسسات القطاع الخاص.

توصيات الدراسة

- إقامة دورات وبرامج تثقيفية لمنسوبي الجامعات والقطاع الخاص عن أهمية الدور الجامعات تجاه القطاع الخاص
- استقبال مؤسسات القطاع الخاص لأعضاء هيئة التدريس من الجامعات للاستفادة من مرافقها وبما يخدم القطاع الخاص.
- التزام الإدارة العليا في الجامعات وفي مؤسسات القطاع الخاص بدعم إقامة علاقات إيجابية بين الطرفين لتحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠.
- إنشاء نظام معلوماتي دقيق عن إمكانيات الجامعة البحثية والخدمات التي يمكن أن تقدمها لمؤسسات القطاع الخاص.
- إقامة برامج تطوير وتدريب لموظفي مؤسسات القطاع الخاص في الجامعات.
- شمول لوائح وأنظمة مؤسسة القطاع الخاص على بنود صريحة لإقامة علاقات إيجابية مع الجامعات.
- التركيز على إقامة مشاريع بحثية تقوم بها الجامعات لخدمة القطاع الخاص.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أوكيل، سعيد. (٢٠١١م). الابتكار التكنولوجي لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية. الرياض، مكتبة العبيكان.

الأحمد، هند محمد. (٢٠١٥م). تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء. مجلة العلوم التربوية، (٤)، ٤٢٩-٥١٤.

آل سالم، علي بن يحيى. (١٤٣٨هـ- ربيع الأول). تطوير معايير مقترحة لاستقطاب وإعداد وتدريب المعلمين في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠. ورقة مقدمة إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠، جامعة القصيم، القصيم، ٦-٧ ربيع الأول، ١٤٣٨هـ.

الثبيتي، مليحان معيض. (١٩٩٦م). التدريس كوظيفة أساسية من وظائف الجامعة- دراسة تحليلية نقدية، رسالة التربية وعلم النفس، ع٧، ١-٤١.

الجدبة، فوزي سعيد. (٢٠١٠م). دور الجامعات العربية في التنمية الاقتصادية. مجلة جامعة الأزهر بغزة، ١٢، ١، ٢٣٩-٢٦٦.

الحريري، خالد حسين علي. (٢٠١٠-أكتوبر). العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن – جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عدن – عدن، ١١-١٣ اكتوبر، ٢٠١٠م.

الربيعي، محمد. (٢٠٠٤م). الخصخصة وأثرها على التنمية بالدول النامية، القاهرة، مكتبة مدبولي.

رشيد، عودة. (٢٠١٣م). القطاع الخاص الفلسطيني ودوره في التنمية الاقتصادية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة..

زيتون، محيا. (٢٠١٣م). التجارة بالتعليم العالي في الوطن العربي، الإشكاليات والمخاطر والرؤية المستقبلية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السلمي، فاطمة عايض فواز. (١٤٣٨هـ_ ربيع الأول). دور مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في تنمية المجتمع من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس "جامعة الملك سعود أنموذجاً". دراسة مقدمة إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية ٢٠٣٠، جامعة القصيم، القصيم، ١٣-١٤ ربيع الأول، ١٤٣٨هـ.

الشثري، عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز. (١٤٣٦هـ). جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية مجلة علمية فصلية محكمة، (٣٤) ، ١٧-٧٩.

الصديق، أسماء أبو بكر. (٢٠١٤م). جامعة العلوم الصحراوية مدخل لتفعيل الشراكة المجتمعية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية-محافظة الوادي الجديد نموذجاً، دراسات تربوية ونفسية، مجلة كلية التربية بالزقازيق، (٨٥)، الجزء الثاني، ١٧٣-٢٢٧.

عامر، طارق عبد الرؤوف. (٢٠١٢م). الجامعة وخدمة المجتمع- توجهات عالمية معاصرة. القاهرة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

معايعة، عادل سالم موسى (٢٠٠٨-يوليو).تجارب دولية حول الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، جامعة اليرموك، اربد، ص١٢١- ١٦١. ٨-١٠ يوليو ٢٠٠٨،م.

عيد، يوسف سيد محمود. (٢٠١٢م). اتجاهات حديثة لتطوير التعليم الجامعي القاهرة جامعة القاهرة.

مراد، سامي. (٢٠١٦-نوفمبر). سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية. ورقة علمية مقدمة إلى مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، معهد الإدارة العامة، الرياض،٢٢-٢٤ نوفمبر، الرياض، ١-٤٠، ٢٠١٦م.

المخلافي، عبد الملك بن طاهر. (١٤٣٨هـ- ربيع الأول). التعليم الحكومي لريادة الأعمال ودورة في تحقيق أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠، دراسة استطلاعية على الجامعات الحكومية في مدينة الرياض. دراسة مقدمة إلى مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية٢٠٣٠ ، جامعة القصيم، القصيم، ١٣-١٤ ربيع الاخر، ١٤٣٨هـ.

مصطفى، إبراهيم والزيات، أحمد وعبدالقادر، حامد والنجار، محمد (٢٠١٠). المعجم الوسيط. القاهرة: مجمع اللغة العربية.

المراجع الأجنبية:

Bodimer, J.(2010). Use Training and Development to Motivate Staff, Building Your Employee Training and Development Program.

Haslinda, A., & Mahyuddin, M. Y.(2009).The effectiveness of training in the public service. American Journal of Scientific Research, 6(1), 39-51.

Meredith, S., & Burkle, M. (2008). Building bridges between university and industry: Theory and practice. Education Training,50(3), 199-215.

Salleh. M. s. & Omar. M. Z (2012). University-Industry Collaboration Models in Malaysia. 6th International Forum on Engineering Education (IFEE 2012). Social and Behavioral Sciences. Vol. 102, PP. 654-664.

Stephenson, D.(2008). The Effectiveness of Workplace Training, Chief of the Training Research and Evaluation Branch in the NIOSH Education and Information Division, national institute occupational safety and health.

Walt, G., Brugha, R., & Haines, A. (2002). Working with the private sector: the need for institutional guidelines. BMJ: British Medical Journal, Vol. 325. PP. 432-435.